

عملية التسوية

صفقة التجميد مؤجلة: لا طائرات «أف - 35» مجاناً

تراجعت صفقة التجميد الأميركية بعد الكشف عن رفض أميركي منح 20 طائرة «أف - 35» إلى إسرائيل مجاناً في مقابل تجميد استيطاني لمدة 3 أشهر، في وقت يبدو فيه حي سلوان مهدداً بالإلغاء، في ظل نية إسرائيلية لهدم 20 ألف منزل

كشفت صحف «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هارتس» الإسرائيلية أن الولايات المتحدة «ترفض أن تشمل المكافآت لإسرائيل، في مقابل تجميد البناء الاستيطاني لمدة 3 شهور، 20 طائرة أف - 35 مجاناً، ما يناقض تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو». وأوضح أنه خلال الاتصالات بين مكتب نتنياهو والإدارة الأميركية في الأيام الماضية، قال المسؤولون الأميركيون إن على إسرائيل أن «تدفع ثمن العشرين طائرة مقاتلة، إما من خلال حسم الثمن من المساعدات الأميركية أو بدفعه من الخزينة الإسرائيلية، مع إمكان إرجاء الدفع لدفع سنوات»، مشددين على أنه «لن تمنح هذه الطائرات مجاناً».

كذلك تبين من تصريحات مسؤولين أميركيين أن واشنطن تطالب تل أبيب بأن يسري التجميد على البناء الاستيطاني في القدس المحتلة، رغم أن وثيقة اتفاق

التفاهات الأميركية - الإسرائيلية لن تتضمن بدأ بشأن ذلك. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين انتقادهم لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، باعتبارها «غير مخلّوة التعهد بتسليم طائرات كهذه لإسرائيل مجاناً ولا حتى بمنح ضمانات لإسرائيل». وقالوا إن «نتنياهو توصل إلى اتفاق مع الشخص غير المناسب». وذكرت الصحيفة أيضاً أنه عندما أبلغ نتنياهو وزراء «السباعية» بالاقتراح الأميركي، سألته الوزراء «هل أنت متأكد؟ ولن يحسموا المبلغ من أموال المساعدات العسكرية؟». وأضافت أن اكتشاف عدم دقة التفاصيل التي أدلى بها نتنياهو أدت إلى موجة انتقادات ل«أدائه».

وفي ما يتعلق بتجميد البناء الاستيطاني، الذي ينص على أن الولايات المتحدة لن تطالب إسرائيل بتجميد فترة التجميد لأكثر من ثلاثة شهور، فقد تبين

أن الولايات المتحدة تشترط أن يكون بدء المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بقضية حدود الدولة الفلسطينية. وفي السياق، بعث 39 عضواً ديمقراطياً في الكونغرس الأميركي رسالة إلى الرئيس باراك أوباما، يحثونه فيها على إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد، لاعتبارات إنسانية وتحريك عملية السلام.

ونقلت وكالة «تلغراف» اليهودية عن النائب الديمقراطي بارني فرانك قوله إن الرسالة التي كتبت بالتنسيق مع مجموعات يهودية، «تطالب بالإفراج عن بولارد المسجون منذ 25 عاماً، لاعتبارات أهمها إنسانية، ولكن أيضاً كحافز في عملية السلام».

على ذلك، طالب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، حكومته وبلدية الاحتلال في القدس، بإغلاق جزء من البؤرة الاستيطانية «بيت يوناتان» في

حي بطن الهوى في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، لفترة وجيزة، وهدم مئات المنازل الفلسطينية في إطار ما سماه «المعاملة بالمثل». وقال عضو لجنة الدفاع عن سلوان وحي البستان، فخري أبو دياب، إن هذه الرسالة التي جاءت من أرفع شخصية قضائية في حكومة الاحتلال، «تؤكد نيات الاحتلال الماضية بهدم مئات المنازل في القدس، وخصوصاً سلوان، وتحديد هدم منازل حي البستان وإزالته بالكامل لمصلحة مشاريع تلمودية».

وأكد رئيس وحدة القدس في السلطة الفلسطينية، أحمد الرويضي، أن الأوضاع في القدس مرشحة للتصعيد بسبب رسالة المستشار القضائي، مشيراً إلى أن أكثر من 20 ألف مبنى مهدد بالهدم، ما يعني تشريد 100 ألف مواطن مقدسي تمهيداً لطردهم من المدينة.

(الأخبار، يوبى أي)

«أصدقاء إسرائيل» زعماء مجلس النواب الأميركي

جون باينر وإريك كانتور ناشطان في قوانين معاقبة سوريا ومواجهة إيران



باينر وكانتور في الكونغرس بعد يوم من الفوز الجمهوري الكبير (أ ف ب)

كما كان متوقعاً، سيكون جون باينر رئيس مجلس النواب الأميركي الجديد، فيما أصبح إريك كانتور زعيم الغالبية الجمهورية. لا يختلف الاثنان في سجل تصويتهما في السابق إلى جانب إسرائيل دائماً، في وجه سوريا وإيران والفلسطينيين

ديما شريف

بعد الأزمة الدبلوماسية العابرة بين واشنطن وتل أبيب في آذار الماضي بسبب إعلان بناء وحدات استيطانية جديدة أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن للدولة العبرية، كان هناك قلق بين أعضاء الكونغرس بشأن العلاقة بين «الصديقين». حينها، وقع 300 نائب وشيخ عريضة أرسلوها إلى وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، يأسفون فيها لتوتر العلاقات و«يعهدون بالالتزام كبير للرباط الذي لا ينكسر بين دولتنا، الولايات المتحدة، ودولة إسرائيل». أول من وقع العريضة كان رئيس مجلس النواب الأميركي جون باينر، وزعيم الغالبية الجمهورية الجديد في المجلس إريك كانتور.

يجد الاثنان نفيسهما اليوم، وأصبحا في موقعين هامين، يستطيعان عبره تقرير سياسة مجلس النواب كله، والتأثير بنحو غير مباشر على مجلس الشيوخ. فزعيم الغالبية يختار بالتعاون مع رئيس المجلس جدول أعمال الجلسات، وبالتالي يستطيع الاثنان أن يقررا أولوية القوانين التي يجب درستها. إذًا، سيكون الأميركيون، والعالم، على موعد مع سنتين من القوانين والقرارات المحافظة، المؤيدة لإسرائيل، والرافضة لأي انفراج في العلاقات بين واشنطن و«محور الشر»، سوريا وإيران. السبب أن باينر وكانتور فاعلان في مجال العلاقات الخارجية، ولهما آراء متطرفة من الصراع العربي - الإسرائيلي، لأنهما مناصران قويان للدولة العبرية.

وبعد انتخابه زعيم الغالبية يوم الأربعاء الماضي، أصبح كانتور أول يهودي في تاريخ الولايات المتحدة، ينزعم غالبية (ديموقراطية أو جمهورية) في مجلس

المجاورة. كذلك صوّت مرتين على طلب الاعتراف بالمجازر التركية بحق الأرمن، في 2007 و2009. وفي حزيران 2009 دعم قرار مساندة المتظاهرين الإيرانيين عقب الانتخابات الرئاسية. وكان قد صوّت في نيسان 2002 مع قرار «مساندة إسرائيل في حربها على الإرهاب». ولاحقاً في العام نفسه صوّت إلى جانب اعتماد القوة العسكرية في العراق. في نيسان 2008 أعاد التصويت على العقوبات على سوريا، باعتبارها جزءاً من الحرب في العراق. ثم في نيسان وقف في وجه القرار الداعي إلى محاكمة الرئيس جورج بوش الابن لأنه كذب في موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية. لا يختلف الزعيم الجمهوري الأول اليوم في واشنطن جون باينر عن كانتور. باينر، الذي اختاره نواب حزبه ليكون مرشحهم لرئاسة المجلس فور انعقاده في 3 كانون الثاني 2011، معروف بمواقفه المتشددة من إيران وسوريا والداعمة لتل أبيب. فيبعد أزمة أسطول الحرية في حزيران الماضي، قال باينر إن إسرائيل لديها كل الحق في الدفاع عن نفسها. وأضاف آنذاك إن واشنطن تقوم بالعمل الخاطي عبر التقرب من أعدائها والابتعاد عن أصدقائها (إسرائيل). ورأى أن الموضوع لا يتعلق بانتماؤه إلى الحزب الجمهوري «فمن المنطقي وجود حصار (على غزة) لمنع تهريب الأسلحة التي يستخدمونها في أعمالهم الإرهابية».

عشية انتهاء العمليات العسكرية الأميركية في العراق في 31 آب الماضي، أدلى باينر بدلوه في الموضوع، بعد خطاب الرئيس أوباما. لكنه سرعان ما خرج عن الموضوع وانتقل إلى الحديث عن الملف النووي الإيراني. فقال في خطابه إن العزلة الدولية لن تمنع إيران من الحصول على قنبلة. ويرى باينر أن إسرائيل هي «جزيرة من الحرية يحيط بها بحر من القمع والحقد». لم يعارض النائب عن أوهايو أي قرار حرب اتخذه بوش وسجله في موضوع العلاقات الخارجية والحرب مطابق لسجل كانتور، نائبه كزعيم للأقلية السابقة.

إذًا، سينشط مجلس النواب الأميركي في السنتين المقبلتين في مجال العلاقات الخارجية التي يحيها باينر وكانتور. وسيحاول الاثنان الحفاظ، قدر استطاعت، على مصالح إسرائيل في وجه الفلسطينيين وسوريا وإيران، أي إن الوضع لن يختلف عما كان أيام كانت الغالبية للديموقراطيين.

اصبح كانتور اول يهودي في تاريخ الولايات المتحدة ينزعم غالبية في مجلس النواب

لا يخالف كانتور قرارات حزبه بالمجمل، ويصوت دائماً بما يتجانس مع معتقداته الدينية وولائه لإسرائيل. بعد وصوله إلى مجلس النواب في 2001، صوّت إلى جانب استمرار الحظر على كوبا، ومع قرار عدم دفع مستحقات واشنطن للأمم المتحدة. في أيار 2007، كان من أبرز داعمي فرض عقوبات على سوريا حتى تكشف عن كل ما تملكه من أسلحة يمكن أن تكون للدمار الشامل. وهو قدم مشروع القانون الذي يطلب من دمشق التوقف عن دعم الإرهاب، والالتزام بحقوق الإنسان وسيادة الدول

النواب. لم يخف كانتور مشاعره قبل إعادة انتخابه نائباً عن ولاية فيرجينيا في الثاني من تشرين الثاني الحالي، وأعلن أن الجمهوريين سيعيدون النظر بالمساعدات الخارجية التي تمنحها واشنطن للحلفاء. فمن لا يساند الولايات المتحدة مساندة تامة لحزم الأموال، ما عدا إسرائيل طبعاً. وهو كان يريد إيصال رسالة إلى مصر والسعودية، أبرز من يتلقى المساعدات الأميركية بعد تل أبيب، وتخرجان من وقت إلى آخر من بيت الطاعة الأميركي.